خطأ الحركة الوطنية في مواجهة الحرب الأهلية اللبنانية

الحلقة الخامسة

المقدمات الموضوعية والذاتية للحرب الأهلية اللبنانية

طابع البورجوازية الخاص وتفاقم ازمة النظام العامة

ان الحرب بما فيها الحرب الاهلية ، تتسم بطابع طبقي ، وان اغفال هذا الموضوع او تجاهله ، يفسح المجال امام التزييف ، فضلا عن الغموض والابهام ، لذلك اهتمت الحلقة الاولى التي نشرت في العدد (٣٧٤) ، بتحديد طابع الحرب والحرب الاهلية الطبقي ، مما وفر للقراء الذين يتابعون حلقات هذه الدراسة ، مقياسا علميا يساعدهم على فهم طابع الحرب اللبنانية ويمكنهم من التمييز بين الحقيقة ونقيضها .

ان تحديد طابع الحرب الاهلية اللبنانية ، موضوع تختلف حوله وجهات النظر ، حتى ضمن معسكر القوى الوطنية والتقدمية نفسها ، اذ هناك من يغلب دور العوامل الخارجية على دور العوامل الداخلية ، بالنسبة لتفجير الصراع في لبنان وصيرورته حربا اهلية ، بل وهناك من يغالي في الادعاء لدرجة ينكر معها اي دور للعوامل الداخلية ، ويطمس بذلك دور الجماهير الكادحة بما فيها الجماهير الفلسطينية القاطنة في لبنان ، لذا فان البحث المفصل في تحديد المقدمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية ، والعوامل الطبقية والوطنية ، التي لعبت دورها في تفجير الصراع وتحويله الى حرب اهلية ، امر بات يكتسب اهمية خاصة .

بعد تحديد الطابع الطبقي للحرب الاهلية في لبنان ، ننشر ابتداء من هذا العدد القسم الخاص بالمقدمات الموضوعية والذاتية التي ادت الى تفاقم ازمة النظام العامة وتفجير الحرب الاهلية .

« الهدف »

ان التناقضات الثانوية والخلافات الناشبة بين اهل النظام انفسهم ، والتي اطلعنا على نماذج منها ، فيما سبق من ابحاث ، تعطينا صورة عن مدى عجز القوى الطبقية الرجعية عن الاتفاق على ايجاد حلول كفيلة بتخفيف تفاقم التناقضات التي تنخر بنظامها وتدفعه للارتماء بمأزق استفحال ازمته العامة واحتدام نيران اصطراع الطبقات والفئات والاحزاب والمصالح المتناقضة .

ان عجز اهل النظام عن الاتفاق وبلوغ الخلافات ، فيما بينهم ، مثل هذه الدرجة التي لمسناها ، تكشف عن ضعف العامل الذاتي الرجعي الذي يخضع شعبنا لسلطته البغيضة . ولكن ضعف القوى الرجعية الناجم عن عجزها وعدم قدرتها على تطوير نظامها ، لا يتجلى بهذه الخلافات التي تظهر على السطح بين الفينة والفينة ، وانما هو يتجلى اكثر فاكثر في طابع الراسمالية اللبنانية الخاص ، الذي لعب دورا اساسيا في تفاقم ازمة النظام العامة ودفعها للتفجر والحرب الاهلية .

ان عرضنا للمقدمات الموضوعية والذاتية : الطبقية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعسكرية ، التي ادت الى تفاقم الصراع الطبقي والوطني وتحوله الى حرب اهلية عصفت بنظام الـ ٤ بالمئة الرجعي العميل الذي يحاولون ترميمه واعادته الى الوجود ... ان عرضنا لهذه المقدمات ينبغي ان يبتدأ بتحديد الطابع الخاص للبورجوازية اللبنانية الحاكمة ، نظرا لعلاقته المباشرة في تفاقم الا زمة العامة للنظام . ذلك ان هذا الطابع يعكس التركيب الذاتي لهذه البورجوازية التي تتحكم بمصير جماهيرنا الشعبية ، انعكاسا يؤثر سلبا في تأزيم تناقضات الواقع اللبناني ويدفعها باستمرار نحو الاحتدام والتحول الى حرب اهلية !

■■ طابع البورجوازية الخاص وتفاقم ازمة النظام العامة

ان النظام اللبناني ، نظام رأسمالي ، وليس صحيحا ما يدعيه الشيخ بيار الجميل حين يزعم ان نظامهم ليس رأسماليا . فعندما تبلغ حصة قطاع الخدمات ٦٨ بالمئة من مجموع الدخل الوطني ، وعندما تكون سيطرة هذا القطاع الرأسمالي على البنية الاقتصادية تامة لدرجة باتت تشكل عائقا يحول دون نمو القطاعات الانتاجية الاساسية الاخرى ، فان الرأسمالية لا بد ان تكون هي السمة الغالبة على الاقتصاد اللبناني ، وعندما تكون علاقات الانتاج الرأسمالية هي العلاقات السائدة ، فان النظام السياسي لا بد ان يكون تعبيرا وانعكاسا للاساس الاقتصادي الرأسمالي .

صحيح ان النظام اللبناني ، رغم طبيعته الرأسمالية ، ما يزال متخلفا ، وان العلاقات الرأسمالية على درجة من التخلف لا يمكنها ان تشكل اساسا للتقدم والتطور الذي ينشده الشعب اللبناني ويعي ضرورته ، وعيا تصاعد وسيتصاعد بفضله النضال الطبقي الى درجة الاحتدام والتفاقم ... صحيح هذا كله ، بيد انه لا ينفي طبيعة النظام الرأسمالية ، وانما يؤكد على ان الاساس الاقتصادي المتخلف منسجم ومتلائم مع بنائه الفوقي المتخلف ولكي نفهم هذا الواقع لا بد ان ندرك ان هذا التخلف الذي يعانيه المجتمع اللبناني ، ليس ناجما عن عدم توفر الشروط المادية التي يتطلبها تجاوزه عن طريق تصنيع البلاد وتقدمها ، بل انه ناجم اساسا عن رفض البورجوازية التجارية الاحتكارية العميلة توظيف رؤوس اموالها النقدية في سبيل تنمية القطاعين الانتاجيين الاساسيين ، اعني قطاعي الصناعة والزراعة . اما سبب هذا الرفض فيرجع الى ان مثل هذا التوظيف يتعارض مع مصلحتها الطبقية ، ذلك ان نقل البلاد من الاوضاع المتخلفة التي تعيشها الى اوضاع متقدمة ومتطورة ، يتطلب شيئا من التضحية بالربح السريع بتوظيف الاموال النقدية في مشاريع انتاجيه صناعية وزراعية ، يقتضي قيامها تذليل المعقبات التي تقف في طريق تطور البلاد الصناعي والتي تتلخص في عدم كفاية المواد الاولية وضرورة سد هذا النقص اولا ، وضيق السوق الداخلية ، الامر الذي يتطلب رفع مستوى القدرة الشرائية والبحث عن سوق خارجية ، ثانيا ، ومزاحمة المنتوجات الصناعيه الاجنبيه المستوردة من البلدان الرأسمالية المتطورة ، مما يحتم حمايه الانتاج الوطني وتدعيمه بفرض ضرائب على البضائع الاجنبية ، ترفع من قدرة المنتجات الوطنية على المنافسه ، ثالثا ، فضلا عن عدم كفاية شبكة المواصلات ووجود بعض الاقتصاد الطبيعي الذي يعيق نمو الاقتصاد الرأسمالي البضاعي ، رابعا .

ان هذه العوائق يمكن تذليلها (اذا ما) عزمت البورجوازية على تحمل تبعات تطور المجتمع اللبناني ، اذ هناك مجال لان تتدخل الدولة لدعم هذا الاتجاه . بيد ان « اذا » اداة شرط غير جازمة ، وان استخدامها هنا يأتي من باب التمني ليس الا ، ذلك ان المشكلة الاساسية ليست في كيفية التغلب على هذه العوائق ، وانما هي في الطابع الخاص لتكوين البورجوازية الرأسمالية اللبنانية وموقفها المحكوم بروابط وقيود ليس بوسعها تجاوزها وتخطيها ، مما يجعلها تمتنع عن توظيف رؤوس اموالها في سبيل تطور لبنان الصناعي والزراعي . وكما يبدو ان اهم هذه الاسباب ، اثنان ، اولهما يتعلق بارتباط هذه البورجوازية بالاستعمار ورأس ماله المهيمن على الاقتصاد والسوق اللبنانيين وميل البلدان الغربية في مشرق الوطن العربي على وجه الخصوص ، وتتقاضى ثمن اتعابها من السادة الامبرياليين . اما ثاني هذين السببين ، فيتجلى في توفر امكانية تحقيق ارباح سريعة وطائلة . ومن يلاحظ رؤوس الاموال الضخمة الموظفة في القطاع العقاري والتجاري ، ومن يلاحظ ارتفاع الاسعار والايجارات والاراضي ، ومن يدرك مقدار الارباح الخيالية التي يجنيها الرأسماليون من عمليات المضاربة النقدية والسوق السوداء ، وعمليات التهريب والمصارف .. من يلاحظ مثل هذه النشاطات المالية الواسعة ، التي تدر ارباحا طائلة جدا لدرجة تتضاءل امامها مخاوف ما قد ينجم من مخاطر تنطوي عليها مثل هذه العمليات المالية ... من يدرك هذه الحقائق كلها ، سيدرك ساعتها ان التلخلف الذي يعانيه المجتمع اللبناني ليس ناجما عن عدم توفر الشروط المادية التي يتطلبها تصنيع البلاد وتقدمها ، بل انه ناجم اساسا عن رفض البورجوازيه التجاريه الاحتكاريه العميلة توظيف رؤوس اموالها النقديه في سبيل تنميه القطاعين الانتاجيين الاساسيين ، اعني قطاعي الصناعه والزراعه ، نظرا لتعارض مثل هذ لتوظيف مع مصلحتها الطبقية ، التي تحددها طبيعة تكوينها الطبقي الخاص من حيث كونها رأسمالية فردية او عائلية تتخذ اشكال وصيغ شركات تتكون في الغالب من افراد العوائل الرأسمالية لكي تتهرب من دفع الضرائب عن طريق « توزيع الارباح بشكل معاشات على اعضاء مجلس الادارة الذين تشدهم الى بعضهم البعض روابط القربى او الصداقة » . (٨٣)

■■ تحالف البورجوازية والاقطاع

ان هذا التكوين الخاص للرأسمالية اللبنانية قد كرس طابعها الفردي وحال دون اكتساب الانتاج لطابعه الاجتماعي الامر الذي افقد البورجوازية الطموح وبالتالي الرغبة في تحمل اعباء بناء مجتمع رأسمالي متطور ، من هنا نشأ انسجامها وعدم تصادمها مع الاقطاع . فطالما ان الامر لا يتعدى حدود الوساطة بين الرأسمالية العالمية ودوائر « المتروبول » من جهة وبين المستهلك اللبناني والعربي ، وقبض ثمن الاستيراد من البلدان الرأسمالية والتصدير الى البلدان العربية من جهة اخرى ، فطالما ان الاقطاع يساعدها على ضمان استمرارها في السلطة وجني الارباح السريعة الطائلة فان التحالف معه يصبح ممكنا ، بل وضروريا لاستمرار السيطرة الاستعمارية . وقد غدت هذه « الامكانية » على مر الايام ، واحدة من الروابط التي سهلت دخول الاقطاعيين الى بنية البورجوازية ، ليس باعتبارهم مالكي نقود وبوسعهم المشاركة في المؤسسات والنشاط الرأسماليين ، فحسب ، وانما دخلوا باعتبارهم رموزا لمفاهيم وذهنية متخلفة رجعية ، دخولا انعكس على تكوين الطبقة الرأسمالية وطبع مفاهيمها ونظرتها بطابع رجعي ، الامر الذي يؤكد ما ذهب اليه عدد من الباحثين في موضوعة الطابع الخاص للرأسمالية اللبنانية ، التي هي « ليست رأسمالية صناعية ثابتة ومستقرة وقادرة على التطور .

انها رأسمالية تجارية ومالية وعقارية لا تملك شروط التطور في نمط الانتاج الرأسمالي ، اي انها لا تتطور الى تمركز اجتماعي لوسائل الانتاج على شكل رأس مال اجتماعي كما هي الحال عند الرأسمالية الصناعية المتقدمة . انها ، اذن ، رأسمالية فردية في طبيعتها غير قادرة على تطوير نظامها